الفصل الثانى

المناقشات حول التصنيع

حدود العلاقة بين التصنيع والتنمية :

ما العلاقة بين التصنيع والتنمية ؟، أو بمعنى آخر «هل لابد من التصنيع لإحداث التنمية» ؟، وقد اختلفت الإجابات بين مؤيد ومعارض لهذا السؤال الأساسى. لذلك من الهام التوصل إلى إجابة واضحة ، وفى البداية يلزم توضيح «ماذا تعنى التنمية» ؟

فى خلال عقدى الخمسينات والستينات سادت وجهة النظر التى تتفق بوضوح مع مفهوم «أنه للتنمية فلابد من التصنيع» ، والتعريف الذى ذكره والت روستو (١٩٨٥م)(*) يعبر عن هذا المفهوم ، حيث طرح أن الانتقال من المجتمع التقليدى إلى الحديث يرجع إلى الارتفاع فى معدلات الاستثمار على نحو منتظم ومستمر ، وإلى الحد الذى يجب أن يزيد عن النمو السكانى ، ومنذ نهاية الستينات ، وما بعدها، فإن تلك الأطروحات لم تعد مؤكدة ، وذلك لما ظهر من تحديات ، وبالتالى ظهر اقتناع بأن التصنيع وما يصاحبه من تنمية اقتصادية لا يعنى بالضرورة إحداث التنمية الكلية للمجتمع ، إذ ربما لا يوجه العائد من التصنيع إلى الإسهام فى تغطية الاحتياجات الأساسية للسكان (الصحة – التعليم – الإسكان ... إلخ) ، بل أن بعض ما طرح حدد أن التنمية للمجتمع حدثت فى أوروبا ، ومن أجل فائدة مجموعات محددة فى العالم الغربى ، وكذلك لحلفائهم من دول العالم الثالث ، من ذلك عمل الغرب على تطبيق رؤيته حول أسلوب تنمية المجتمع على العالم الثالث ، لكن ما حدث كان أن أغلب ما تحقق من تنمية شمل المجموعات المتحالفة مع الغرب، ومما جعل تلك المميزات لا تمرر إلى من أهم أقل منهم ، خاصة وأن التكنولوجيات التى استخدمت كانت غربية الجوهر بالأساس ، وبذلك كانت النتيجة النهائية هى زيادة غنى من كان غنيا بالأساس ، مع تشكيل المجتمع ككل ليقابل احتياجات الغرب الاقتصادية والسياسية .

لقد كانت كلمة السر للمرور هى «التنمية» وتحت مفهوم تحقيق أشكال الاستقلالية وعدم الاعتماد على الغير ، لكن مع استغلال الغرب للتكنولوجيا المستخدمة ، ولكلمة «التنمية» ، من أجل إمرار فوائده . وقد تأكد فى السبعينات مفهوم أن التقدم والتنمية هما دائما هدفان مطلوب تحقيقهما ، وأنه لتحقيق ذلك فإن أنجح الطرق تقوم على دعم وتشجيع النمو الصناعى (فقط وليس احتياجات المجتمع ككل) .

(*) Rastow, W., "The Stages of Economic Growth", Oxford University Press, Oxford, U. K., 1985 .

بذلك فإن هناك ضرورة توضيح الآتى :

- أن التصنيع يخضع بالأساس للقرار السياسى ، ولكن لا يتعارض مع أى من الأيديولوجيات الاقتصادية السائدة والمطبقة فى المجتمع القائم بالتصنيع .
- أن التصنيع لا يتداخل مع العوامل الاجتماعية ، وإن كانت هذه العوامل بالتأكيد ذات تأثير كبير على التنمية الاقتصادية .

ومن ثم يلزم مناقشة مدى تأثر التصنيع بالعوامل الاجتماعية وما نتائج ذلك التأثير ، وأيضاً العكس مدى تأثر العوامل الاجتماعية بالتصنيع ، أو بالتحديد بالتنمية الصناعية والاستراتيجية المطبقة بالمجتمع .

مقارنة المجتمع الزراعى بالصناعى :

ولإعطاء تصور عن المطلوب ، فلو فرض وجود مجتمع خيالى ، مكون **فقط من صغار المزارعين ، وفى اقتصاد مغلق** ، أى اقتصاد لا تتم به أى عمليات للتصدير أو الاستيراد ، ولأى من السلع الزراعية المنتجة به ، ففى البداية سوف ينتج المزارعون ما سوف يستهلكونه ، لكن سرعان ما سوف يقومون بالمتاجرة فيما بينهم ، ومما سوف يساعد على تحقيق تعديل فى أساليب الاستهلاك . مع التوسع فى عمليات المتاجرة فإن هؤلاء المزارعين سوف يتحولون تدريجيا إلى التخصص فى إنتاج بعض المحاصيل ، وبمرور الوقت تزداد مهارتهم فى عمليات الزراعة والرعاية لتلك المحاصيل ، وبالتالى تزداد كميات الإنتاج والتى سوف يدفع بها إلى المزيد من عمليات المتاجرة أو المبادلة مع جيرانهم من المزارعين ، وتكون المحصلة النهائية الزيادة فى إجمالى الدخل لكل المشتغلين بعمليات الزراعة ، لكن بالرغم من ذلك النجاح ، إلا أن هذه العمليات لابد وأن تصل إلى نهايتها ، ذلك أن الاحتياجات للطعام محدودة . وبعد فترة من الوقت فإن احتياجاتهم من الطعام لن تنمو بذات السرعة التى ينمو بها إنتاجهم وبالتالى دخولهم من الزراعة ، لذا فسوف يعمل المزارعون على أن يبادلوا الزائد من محاصيلهم مقابل منتجات أخرى مثل الملابس ، الأدوية ، المنازل ، ومما يعنى أن للمزيد من النمو الاقتصادى ، ولإشباع الاحتياجات الأساسية ، فلابد من المزيد من الإنتاج الصناعى ، وبما يعنى الدخول إلى حلبة التصنيع ، وإلى الاستثمار به .

بالطبع هذا المثال يختلف كثيراً عن الواقع الفعلى ، ذلك أنه لا توجد حالياً اقتصاديات مغلقة ، لكنها جميعا أجزاء من نظام اقتصادى عالمى ، تقوم الدول بالمتاجرة فيه مع بعضها الآخر . لكن فى ظل هذا السيناريو نجد أن بعض الدول لا احتياج لها للتصنيع ، قدر احتياجها لأن تزيد من كميات إنتاجها الزراعى . مؤكدة بذلك لأساسيات نظرية الميزة التنافسية ، حث تؤكد على فائدة أن تتخصص هذه الدول فى إنتاج السلع ذات الكفاءة والمقدرة على المنافسة .

ونقطة الضعف فى ذلك السيناريو هو أن الدخل المنخفض والغير مرن للمنتجات الزراعية يعمل فيما يتجاوز هذه الاقتصاديات الخيالية المغلقة ، بحيث يوجد بالفعل على المستوى العالمى ، ويكون له تأثير واضح ، ولما كانت الزيادة على طلب المنتجات الزراعية يزداد على نحو أقل فى السرعة من الطلب على المنتجات الصناعية ، لذا فإن حدود المتاجرة تكون فى صالح المنتجين الصناعيين وعلى حساب المنتجين الزراعيين ، بذلك فإن المزارعيين يدفعون نسبياً أكثر على المنتجات الصناعية مقابل ما قد يحصلون عليه من بيع منتجاتهم الزراعية ، وهناك العديد من الشواهد عالميا تؤكد تلك الأوضاع . وإذا ما أرادت الاقتصاديات الزراعية أن تسير على نحو أسرع من أجل تحقيق بعض التحسن فى مستويات الحياة ، حتى ولو كان يتحقق بعض الفائض من المنتجات الزراعية ، فإن ذلك يدفع الدول الزراعية إلى أن تأخذ فى الحسبان سرعة بدأ عمليات التصنيع .

يصاحب هذه النتيجة لدفع عمليات التصنيع أمر سياسى هام ، ألا وهو أن التصنيع يقلل من الاعتماد على الغير مثال الموردين الخارجين ، خاصة لنقل التكنولوجيا ، كما يحققون دعم وبناء قدراتهم العسكرية .

من ذلك يتأكد وجود مفهوم اقتصادى سياسى هو أن على قيادات الاقتصاديات الزراعية بذل الجهد من أجل التصنيع ، وطالما أن بعض الدول الأخرى قد سارت فى مجالات التصنيع . أما من حيث اقتصاديات سعات الإنتاج ، أى بين كبر أو صغر حجم كميات الإنتاج ، فإن السعى إلى الإنتاج الكبير ، خاصة المستند إلى الاستثمار الصناعى كثيف رأس مال ، يؤدى إلى انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة ، فعلى فرضية وجود مصنع ذو إنتاج لعدد ١٠٠٠ وحدة بسعر ١٠٠ س للوحدة (س أى عملة من العملات) ، ومع التحديث التكنولوجى وزيادة الإنتاج السنوى إلى ٢٠٠٠ وحدة فمن الممكن أن ينخفض سعر الوحدة إلى ٧٥ س ، وبما يحقق تعظيم العائد من عمل الأفراد .

يساعد هذه العوامل الداخلية للإنتاج عدد من العوامل الخارجية مثال الإقلال من تكاليف إقامة البنى الفوقية ، وإجراءات التسويق والتصدير .

مؤشرات كفاءة التنمية :

هناك على المستوى العالمى المؤشرات التالية التى يستند إليها فى تقييم مدى كفاءة عمليات التنمية :

- القدرة على الشراء أو السير فى الطلب ، خاصة للاحتياجات الأساسية من الطعام أو الرعاية الصحية .
- السير فى عمليات التوظيف .

- التوزيع المتساوى نسبيا للدخل .
- تحقيق المستويات الكافية أو المقبولة للتعليم .
- مقدار الإسهام فى السياسات .
- الانتماء إلى دولة ذات استقلال حقيقى (لا تستمر معتمدة على الغير).

درجة المباشرة فى العلاقة :

بذلك فإن الادعاء بعدم وجود صلة بين النمو الاقتصادى وتحقيق الاحتياجات الأساسية من الصعب دعمه . ولنأخذ مثال العلاقة بين التصنيع ومعدلات الوفيات ، فالدول الصناعية مثال : اليابان ، كندا ، المملكة المتحدة ، تتحقق بها أقل معدلات للوفيات ، لكن ذلك لا يعنى أن هناك علاقة مباشرة ، بمعنى أن التصنيع يؤدى أتوماتيكيا إلى خفض معدلات الوفيات ، بل من الممكن الذكر أن ذلك قد يرجع إلى عوامل أخرى مثال : توزيع الدخل – كفاءة منظمات الخدمة الصحية ، وغيرها من المؤثرات التى تختلف من دولة إلى أخرى ، لكنها جميعا ذات أهمية وتأثير . فمثلا دولة كوبا وولاية كيرالا فى الهند يحققان معدلات وفيات أقل بكثير عما يتحقق فى بعض الدول الصناعية ، وذلك بفضل نظم الرعاية الصحية المطبقة بهما . فى المقابل فإن النظام الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية والقائم على القطاع الخاص ، قد يؤدى إلى نتائج أسوأ بكثير مقارنة بالنظام التعاونى المطبق فى السويد ، واستنادا إلى هذه الأمثلة يتأكد عدم وجود ارتباط مباشر بين التصنيع وانخفاض معدلات الوفيات . لكن ذلك لا يعنى أنه ليس هناك تأثير على الإطلاق ، فبالتأكيد أن الدول الصناعية يتحقق بها معدلات منخفضة لوفيات الأطفال ، كذلك عند المقارنة بين توقعات الأعمار الحالية بتلك التى كانت تتحقق منذ ٢٠٠ عاما ، حيث نجدها قد ازدادت . بذلك وإن لم يكن هناك علاقات مباشرة بين التصنيع ومؤشرات التنمية (خاصة الاجتماعية) فإن ما يتحقق يؤكد وجود بعض التأثيرات التى قد تختلف فى الشدة .

إشكالية النمو الصناعى :

من الصعب قبول الإفتراض بأن التنمية من خلال النمو الصناعى ليس إلا أحد أشكال الاستعمار الثقافى ، حيث كان ذلك قائماً على الإفتراض بأن قرارات قادة العالم الثالث ، مثال : نهرو ، ناصر ، نيكروما ، سيكارنو ، وغيرهم ، إنما هو انعكاس لدرجة تأثرهم بأفكار الغرب ، وبأن الشمال قد حدد صورة الجنوب ، أو أنهم عملوا ليكون الجنوب متطابق لصورة الشمال ، إذ أن ذلك لم يحدث على الإطلاق ، ولكن ذلك لا يعنى أن هؤلاء القادة لم يتأثروا بأفكار الغرب ، ورغم أنه لم تكن فى دول العالم الثالث وجود لإستراتيجية واضحة للتصنيع ، كما كان من الصعب صنع القرارات الخاصة بإستراتيجية التصنيع ، لكن الصحيح أن إستراتيجية التصنيع فى دول العالم الثالث قد تأثرت بالغرب (الشمال) لكنها نفذت على أرضية عملية وفعلية

(بيرجماتية) ، كما أنها كانت السبيل لتحسين مستويات المعيشة وبناء التنمية ، إضافة إلى مقابلة الإشتراطات والظروف الغير متساوية أو العادلة للتجارة الدولية ، وهو ما شكل تحدى حقيقى لدول الشمال ، بذلك فإن ما قام من تصنيع من الصعب الحكم عل مدى ما حققه من زيادة ، أو ربما نقصان ، فى مستويات الحياة ، وبالتالى تمتد هذه الصعوبة إلى الحكم عل مدى نجاح أو فشل ما طبق من استراتيجيات للتصنيع .

وإذا ما كان هناك تفاءل حول التصنيع ، دون احتساب للتناقضات والصراعات القائمة بالمجتمع ، فإن ذلك يكون نوع من الرومانسية ، ذات المخاطر ، والتى تتشابه مع رومانسية عصور أو مراحل ما قبل التصنيع (والتى لا زالت حتى الوقت الحالى سائدة فى أجزاء من العالم الثالث) .

الصغير مقابل الكبير :

هناك مدرسة تؤيد بشدة ما عرف باسم الوحدات الصغيرة ، وهو ما اطلق عليه مدرسة الشعوبيون أو الشعوبيون الجدد ، حيث كانت هناك **معاداة للتصنيع ذو الإنتاج كبير الحجم** . هذا الرفض أو النقد للإنتاج الكبير ترجع جذوره إلى المرادفات الاجتماعية للتصنيع وحسبما وضحت فى أوروبا ، خاصة انجلترا ، مع بدايات القرن التاسع عشر ، ومما شكل انتقادات عن عدم المساواة بين ما يحدث داخل المصنع مع الجارى خارجه ، أو ما شكل عدم إنسانية الحياة المدنية الحديثة ، وكان ذلك بالتأكيد يختلف عما كان سائداً فى مجتمع المزارعين والحرفيين اليدويين فى مراحل ما قبل التصنيع ، حيث كان العمل يسوده إلى درجة كبيرة العلاقات الشخصية والإنسانية ، ودون اعتماد على الإدارة بمستوياتها المختلفة أو على التقسيم للقوى العاملة طبقا للمهارة ، بذلك كان هناك دعم وتأييد للمزارع الصغيرة ، وعلى أساس المساواة فى توزيع الملكية الخاصة ، وما جعل أى مزارع يتاجر مع الآخرين فى إطار من الحرية التجارية المطلقة والمحققة للمنافسة الحرة الكاملة .

ومثال هذه الإقتراحات كانت سائدة فى روسيا القيصرية مع نهايات القرن التاسع عشر ، حيث ساد مفهوم القضاء على العناصر السيئة للمجتمع الزراعى وبما يجعله أكثر عضوية وإنسانية ، وذلك مقارنة مع ما حدث فى بريطانيا من سيئات خلال مراحل التوسع فى التصنيع ، وبحيث استمرت تلك التقاليد للحياة الروسية فى الأرياف مقابل نتائج تأثيرات التصنيع كبير الحجم .

وبالتالى وتحت هذه المفاهيم ساد الإعتقاد بكفاءة وحدات التصنيع الصغيرة ، وبما عبر عنه بمصطلح الصغير هو الجميل (Schumacher – ١٩٧٣) ، حيث تسود مفاهيم أن الإنتاج الصغير الممكن تنفيذه هو المرغوب ، لكن مع ضرورة التركيز

على حل مشاكل التوزيع والتسويق ، والتى كانت من أكثر المشاكل حدة مقارنة بما يتعلق بزيادة الإنتاج وتحقيق العائد (الربحية) الأكبر .

وأحد هذه الاستراتيجيات التى سادت ، حيث أيدتها تلك المدرسة للشعوبيون ، وأيضاً كانت تتماشى مع سياسات منظمة العمل الدولية (ILO) ، هو دعم وتأييد التصنيع كثيف العمالة مع تنمية القطاعات غير الرسمية ، بهدف توفير المزيد من الوظائف ، حيث الاعتماد على التكنولوجيا كثيفة العمالة ، بالإضافة إلى السعى من أجل خلق الأسواق للسلع المنتجة فى هذه الوحدات ، لكن هذا الدعم لا يفهم على أنه مضاد للصناعات كبيرة الحجم ، بل كان لمجرد الرفض لفكرة دعم انتشارها ، خاصة إذا ما كانت ذات أسعار مرتفعة وكفاءة منخفضة ، ولا تؤدى إلى زيادة العائد، بل عندما كانت الصناعات كبيرة الحجم ذات كفاءة مرتفعة ، ولا تحتاج إلى حماية الدولة ، خاصة فى حالة التصنيع كبديل عن الاستيراد ، فإن المعارضة لها كانت محدودة .

وعلى نهج مواكب ، كانت هذه الاستراتيجية لدعم الصناعات الصغيرة ، تُسير الأمور فى الزراعة ، حيث كان يتم إعادة توزيع ملكية الأراضى الزراعية ، وبما يحقق تنمية مزارع صغار الفلاحين ، مع الاعتماد على التكنولوجيات الوسيطة والمدعومة بالعمال ، وذلك بدلا من الاعتماد الكامل على الميكنة الزراعية ، أى أن هناك هدف من تشغيل الفلاحين فى الأرض ، وليس تحويلهم إلى مهن أخرى غير زراعية ، وقد تضمنت هذه الاستراتيجية للمزارع الصغيرة تحديث طرق الرى والصرف ، الاستخدام لسلالات جديدة من الحبوب ، الاعتماد على أنواع أفضل من الأسمدة ، الاستخدام الكفء للمعدات الصغيرة ، بديلا عن الجرارات الكبيرة الأحجام، وما يصاحبها من ماكينات للحصاد أو الأعمال الزراعية الأخرى .

بذلك كانت منظمة العمل الدولية ، تعمل على دعم كل من الصناعات والزراعات صغيرة الحجم . مع التركيز على تنشيط عمليات التوزيع والتسويق ، وعلى أسس عادلة ، وبما يحقق التوازن اللازم لتحقيق التنمية ، خاصة مع التشغيل للعمالة اعتماداً على التكنولوجيات كثيفة العمالة .

وقد شكك البعض من منظرى التنمية (Kitching –١٩٨٢) ، فى هذه الاستراتيجية ، مع إعطاءهم مثال من الصين ، حيث طرحوا أن ما تحقق من تنمية ناجحة كان لرفض استراتيجية منظمة العمل الدولية ، التى كانت استاتيكية إلى حد ما ، بينما كان البديل القائم على اقتصاديات السعة الكبيرة ، وبما يعتبر بديل ديناميكى أكثر نجاحا فى تحقيق الفوائد الاقتصادية والتنموية ، فقد كان المنتجين من الصناعات كثيفة رأس المال فى الصين (مثال : الاسمنت – الأسمدة – الحديد

والصلب – الماكينات) قد دعموا كل من عمليات التصنيع والزراعة ، ومما ساعد بالتالى على إحداث التنمية المستدامة ، مع تحقيق ارتفاع فى مستوى الخبرة والعلاقات الفنية ، بذلك تأكدت أن السعات الكبيرة للإنتاج أكثر كفاءة مقارنة بالإنتاج الصغير ، أى أن المفهوم قد تغير إلى أن الكبير هو الأكفأ ، بديلا عن الصغير هو الجميل .

كذلك كانت هذه الاستراتيجية لتأيد الكبير مضادة للنموذج الستالينى ، الذى طبق خلال ذات الفترة فى روسيا وبعض الدول النامية ، حيث كانت استراتيجية التصنيع تقوم على التوسع الابتدائى فى تصنيع المنتجات الأساسية والأولية ، بما فى ذلك المدخلات الأولية والسلع الاستهلاكية الأساسية ، ويتم بمعرفة صغار المنتجين ، بما فى ذلك الفلاحين ، ثم انتقالا من هذه المرحلة إلى التصنيع كثيف العمالة ، مع الابتداء بالسلع الاستهلاكية ، سواء كانت للاستهلاك المحلى أو للتصدير . ومما شكل منهج وسط بين استراتيجية الصناعات الصغيرة مقابل الصناعات الكبيرة ، لكن ظلت المشكلة محل الاهتمام هو كيفية التنمية بكفاءة ، وكيف يمكن اتمام ذلك إعتماداً على اقتصاديات السعة (الأحجام الكبيرة) .

وازاء ذلك فإن بعض الكتابات تذكر أن ما حدث يعنى الدخول إلى فترة جديدة للتنمية الرأسمالية ، والتى عرفت بمصطلح : ما بعد الفوردية (Post - Fordism) والذى يسلم بالسعات الصغيرة للتصنيع لكن مع قيامها بالكفاءة الإنتاجية العالية اعتمادا على استخدام التكنولوجيات الحديثة ، والوحدات الإلكترونية والحواسب الآلية ، مع فتح أسواق صغيرة لكنها سريعة النمو . مقارنة بالمرحلة السابقة والتى عرفت بمصطلح الفوردية (Fordism) حيث كان هناك تأييد واضح للإنتاج الكبير.

أما فى إيطاليا فقد بزغ خلال هذه الفترة المناطق الصناعية الحديثة ، أو ما اطلق عليه إيطاليا الثالثة (Third Italy)حيث كانت التنمية تتم اعتمادا على أساسيات الإنتاج ذو السعة الصغيرة مثال : صناعات المنسوجات ، بعض المعدات والماكينات . لكن مع تحقيق الكفاءة العالية .

وقد أطلق على هذا الأسلوب فى التصنيع **اسم «المدرسة المرنة المتخصصة»** ، حيث كانت تحقق مرونة للعمال الصناعيين فى ممارسة عمليات التصنيع والإنتاج ، مقابل «المدرسة التقليدية غير المرنة»، والقائمة على الإنتاج الكبير وما يصاحبه من ضرورة وجود الأسواق الكبيرة ، وحيث تأكدت هذه المرونة للعمال بالمقدرة على التكييف وتحقيق طرق مرنة للإنتاج الصناعى ، كما تحقق لهؤلاء الصناعيين المحدثين

عدد من المميزات مثال : التنظيم المرن الذى يساعد على التجمع فى تحالفات ، مع وجود استقلالية ومرونة للمنتجين ، خاصة إذا ما كانوا متخصصين فى الإنتاج الصغير ، كما كان لهؤلاء العمال المقدرة على الوفاء باحتياجات الأسواق النامية . وقد تحقق فى ظل هذا النظام لمرحلة ما بعد الفوردية (Post - Fordism) استفادة كبيرة لقطاعات كبيرة مهمشة ، إذ كان من السهل إدماجها فى العملية الإنتاجية .

وأهم ما يتوصل إليه تحت هذه المفاهيم لسعات الإنتاج ، هو أن كل من مؤيدى التصنيع ذو الحجم الكبير أو الصغير قد ضخموا وجهة نظرهم ودعواهم . بحيث تجاوزت ما كان حادثا فى الواقع المعاش ، وكان ذلك صحيحاً فى كلتا القطاعين : الصناعى والزراعى .

وفى ظل هذه الاستراتيجيات **المرنة للإنتاج** ، فقد كان هناك اعتماد على العديد من مجموعة العلاقات الاجتماعية ، ومما ساعد على مواجهة التجمعات المنافسة ، مع إحكام الرقابة على كفاءة أداء الأعمال ، ومما يحقق زيادة فى إنتاجية العامل . كذلك كان هناك تأكيد على الإمداد بالمدخلات فى الكم والكيف والتوقيت ، مع تحقيق إمكانية التصرف أو الهروب عن عدم ثبات الأسواق . بذلك حققت هذه الاقتصاديات المرنة النجاح وأصبحت المفتاح المضمون والديناميكى فى مواجهة المنافسات القائمة ، وتأتى بذلك فى الأهمية قبل العمل على زيادة رأس المال ومقدار الاستثمارات أو تركزها .

بذلك يمكن التلخيص إلى أن نمو حجم المصنع ، أو منظمة العمل ، مهما كان نوعها ، لم يأتى كنتيجة لتكنولوجيات محددة ، بل أنه تحقق من كونه فى أساس صلب الهيكل الاجتماعى والسياسى .

كيفية الحكم على التصنيع :

أولاً : من الأفضل ، طبقا لما سبق عرضه ، اعتبار التصنيع **عملية اجتماعية** ، ولكن هذا ببساطة لا يعنى أن العملية التكنولوجية لا تؤدى إلى وجود عدد من المشاكل ، خاصة الاجتماعية ، بل أنها تؤدى إلى بعضها مثال : تدهور البيئة ، الظروف السيئة للمعيشة فى المدن ... إلخ ، لذا يجب أن يكون الحكم على التصنيع محسوب ومقيم على أسس اجتماعية .

ثانياً : حيث أن التنمية التكنولوجية مكون أساسى فى أى ثورة صناعية ، لكن قرار التحديث بإدخال تكنولوجيات جديدة ، لا يمكن فصله عن الإطار المحدد اجتماعيا وسياسيا ، وقد كان ذلك مهملا فيما سبق ، وأدى إلى نتائج مخيبة لما كان يتوقع .

ثالثاً : لم يكن المحرك الرئيسى وراء التصنيع الذى تم هو إشباع الاحتياجات الإنسانية بل كان من قبل قلة من المستثمرين يتمتعون بالصلابة والقسوة معا ، بحيث أن الاعتبارات الإنسانية لم تؤخذ فى الحسبان ، بل كان الحافز الرئيسى تحقيق الأرباح وبناء القوة العسكرية. وكان ذلك بالتأكيد بعيداً عن الحاجات الإنسانية من : تحسين الصحة ، التعليم ، الإسكان ... إلخ .

رابعاً : فى حالة التصنيع الذى جرى حديثا فى العالم الثالث ، فإن الخبرة التى توفرت للقائمين به قد اختلفت على نحو شاسع عن تلك التى اكتسبت فى المراحل الأولى من التصنيع ، حيث وجدت اختلافات شاسعة بين النظرية والتطبيق ، أو بين النظرية والخبرات الذهنية المكتسبة ، فمنظروا التحديث أكدوا على أن فى عصر التصنيع تتساوى جميع الدول ، حيث أن للتصنيع خواص متشابهة إن لم تكن واحدة ، وبالتالى تعطى ذات التأثير على مختلف التركيبات الاجتماعية والسياسية فى جميع الدول المصنعة . لكن التقدم فى العلم والتكنولوجيا قد يحدث تغيرات كبيرة وسريعة ، وإن كانت جميعها ذات لغة عالمية واحدة .

خامساً : أن التكنولوجيا الصناعية تحتاج إلى منظمات اجتماعية كبيرة الحجم حسنة التنظيم ، من أجل تحقيق ودعم الإنتاج الكبير (الكثيف) . وهذا ما جعل المجتمعات الصناعية تتركز بالأساس فى المدن وتدار على مستوى متسع من المظمات ذات الهياكل البيروقراطية .

سادساً : هناك تماثل بين المجتمعات الصناعية (الرأسمالية) ، ورغم ما قد يكون هناك من بعض الفروق ، إذ أن التصنيع تحت أى من الظروف السياسية والاقتصادية يؤدى عمليا إلى رفع المرتبات ، تقصير فترات العمل ، رفع مستويات الحياة ، وذلك استنادا إلى المؤشرات التقليدية من توقعات العمر ، الصحة ، التعليم ... إلخ .

سابعاً : أن هناك حدود للتكنولوجيا وتأثيراتها على عمليات التحديث ، مع ضرورة فهم أن التكنولوجيا بطبيعتها منحازة ، وليست بأى شكل متعادلة ، بل أنها قد تفيد طبقات محدودة من المجتمع ، وأكثر من طبقات أخرى .

ثامناً : أن أفضل السبل لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية يكون من خلال تنمية القوى المنتجة وفى إطار الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، بذلك فإن المجتمعات الفقيرة ماديا ، لا يمكن لها أن تعيش حياة ديموقراطية عامة ، ذلك أن نمو الفقر مع الانعزال بين الأميين إضافة إلى الرؤية الضيقة للمثقفين ، عادة ما يصاحب تلك الظروف الاقتصادية السيئة ، وبالتالى يجعل الغالبية فى المدن غير فاعلة أو مؤثرة .

تاسعاً : لا مفر من مرور **مجتمعات العالم الثالث** خلال مراحل التنمية بالتصنيع الرأسمالى . فحتى لو كانت الرأسمالية تمثل الجحيم ، فإنه جحيم ذو مكاسب ، ومن ثم فإن بعض الماركسيين يحددون أن التصنيع الرأسمالى خطوة لازمة للعبور نحو مستقبل أفضل قائم على أهداف كبيرة للتنمية ، وذلك سعيا فيما بعد إلى المجتمع الاشتراكى .

واستناداً إلى هذه الاختلافات فى تقييم التصنيع ، ومدى تأثيره على التنمية ، مع اختلاف النظم الاقتصادية ، فإن إعطاء بعض الأمثلة على نحو تفصيلى سواء كانت رأسمالية واشتراكية أو حديثة التصنيع ، قد يحقق المزيد من الإيضاح .

obeikandl.com